تقوية الأحاديث الضعيفة بين المتقدمين والمتأخرين من المحدثين

ساجد محمود* آفتاب احمد**

***ABSTRACT*:**

Differences among Earlier and Later Narrators Regarding ╓ ad┘ th╕ a'┘ f

The Muslims agree that the Sunnah of the Prophet Muammad (SAW) is the second of the two revealed fundamental sources of Islam, after the Glorious Qur'┐ n. The authentic Sunnah is contained within the vast body of ╓ ad┘ th literature. A ╒ adith is composed of two parts: the matn (text) and the isn┐ d (chain of reporters). A text may seem to be logical and reasonable but it needs an authentic isn┐ d with reliable reporters to be acceptable. If a ╒ ad┘ th doesn't have an authentic isn┐ d is called "╕ a'┘ f"(Weak) Hadith, but there are differences in the terminology of "╓ ad┘ th╕ a'┘ f" between earlier (mutaqaddim┘ n) and later (muta'akhir┘ n) narrators. In this article, we will discuss the difference between mutaqaddim┘ n and muta'akhir┘ n about "╓ ad┘ th╕ a'┘ f".

Key Word: Narrators, ╓ ad┘ th╕ a'┘ f its types.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان.

أمابعد ! فإن السنة النبوية الشريفة هي المصدر الرئيسي الثاني من مصادر التشريع الإسلامي, قال الله تبارك وتعالى ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوْهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوْا﴾[1]، فيجب على جميع الأمة الإسلامية العمل على ما جاء به النبي صلي الله عليه وسلم، والترك ما نهاهم عنه بهذا النص، ومن المعلوم أن من الأحاديث بعضها متواتر، والأكثر آحاد، فأما المتواتر : فهو وجوب العمل بدون النظر في رواته، وأما الآحاد : فيجب النظر في رواتها، فإن كان ثقات فيحتج، ويجب العمل بها، وإن كان منهم الضعفاء فلا يحتج بها، ولكن هناك فرق بين الأحاديث الضعيفة من حيث شدة الضعف وخفته، مثل الحديث الذي فيه راو يكذب، أو متروك، والحديث الذي فيه راو سوء الحفظ، فلذلك تكلم فيه علماء المحدثين من المتقدمين، وا لمتأخرين، ولكن هناك فرق بين المتقدمين والمتأخرين في تقسيم الحديث و في اصطلاح الضعيف وفي تعريفه والحكم به، وسأقوم بيانه في ثنايا هذا البحث.

---

* المحاضر بقسم الدراسات الاسلامية بجامعة هزاره مانسهره

** طالب الدكتوراه بقسم الحديث بالجامعة الاسلامية العالمية, اسلام آباد.

عنوان البحث: تقوية الاحاديث الضعيفة بين المتقدمين والمتأخرين من المحدثين

يشتمل هذا البحث على ثلاثة فصول:

الفصل الأول في تعريف الحديث الضعيف، فذكرت فيه تعريف الحديث الضعيف عند المتقدمين ثم تعريف الحديث الضعيف عند المتأخرين.

الفصل الثاني في تقوية الأحاديث الضعيفة عند المتقدمين، فذكرت فيه تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه وأقوال علماء المتقدمين في تقوية الأحاديث الضعيفة.

الفصل الثالث في تقوية الأحاديث الضعيفة عند المتأخرين، فذكرت فيه أقوال العلماء المتأخرين في تقوية الأحاديث الضعيفة ومنهج المحدثين المتأخرين في تقوية الأحاديث الضعيفة والأمثلة لتقوية الأحاديث الضعيفة بالمتابعات والشواهد.

الفصل الأول: تعريف الحديث الضعيف

الحديث الضعيف مركب توصيفي فنبدأ من تعريف الجزء الأول، ثم الجزء الثاني، ثم المجموعة:

الحديث لغة: لغة ضد القديم، ثم إنه استعمل في قليل الخبر وكثيره.

وأما اصطلاحاً: فهو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، قولاً له أو فعلاً أو تقريراً أو صفة.[2]

والضعيف لغة: ضد القوي. وقيل: الضعف ـ بالضم ـ في الجسد . والضعف ـ بالفتح ـ في الرأي، وقيل: هما جائزان في كل وجه"،[3] و المراد هنا الضعف المعنوي-[4]

الحديث الضعيف عند المتقدمين:

إن تعريف الحديث الضعيف لا يوجد عند المتقدمين بل هم يعرفون الحديث الصحيح، وبضده يعرف الحديث الضعيف فنذكر الآن تعريف الحديث الصحيح عند المتقدمين فيظهر في خلاله تعريف الحديث الضعيف.

قال الإمام الشافعي : ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا، منها: أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفا بالصدق في حديثه، عاقلا لما يحدث به، عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى لانه إذا حدث على المعنى وهو غيرعالم بما يحل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى حرام وإذا اداه بحروفه فلم يبقى وجه يخاف فيه احالته الحديث حافظا إذا حدث به من حفظه حافظا لكتابه إذا حدث من كتابه إذا شرك أهل الحفظ في حديث وافق حديثهم بريا من أن يكون مدلسا يحدث عن من لقي ما لم

يسمع منه ويحدث عن النبي ما يحدث الثقات خلافه عن النبي ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصولا إلى النبي أو إلى من انتهى به إليه دونه.[5]

فلو رأينا بدقة النظر إلى تعريف الإمام الشافعي فنجد أنه لا فرق بين تعريفه وتعريف المتأخرين.

مثلا يقول الإمام الشافعي:

1. "أن يكون من حدث به ثقة في دينه"، يعرف به عدالة الراوي،
2. معروفا بالصدق في حديثه، يعرف به ضبط الراوي،
3. "عاقلا لما يحدث به، عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع"، يعرف به تام الضبط،
4. "حافظا إذا حدث به من حفظه حافظا لكتابه إذا حدث من كتابه إذا شرك أهل الحفظ في حديث وافق حديثهم "، يؤكد الضبط
5. "بريا من أن يكون مدلسا يحدث عن من لقي ما لم يسمع منه " يعرف به عدم العلة، والله أعلم.

فيظهر من هذه الشروط كلها تعريف الحديث الضعيف، وهو أن لو فقد شرطا من هذه الشروط فيصير الحديث ضعيفا حينئذ عندهم، والله أعلم.

وقال محمد بن يحيى الذهلي: ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصل غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول ولا رجل مجروح.[6]

فيفهم من هذه التعاريفات للحديث الصحيح، تعريف الحديث الضعيف وهو أن يوجد الإنقطاع أو رجل مجهول أو مجروح في السند فهذا يكون حديثا ضعيفاً، وهذا تعريفه عند المتقدمين والله أعلم.

الحديث الضعيف عند المتأخرين:

قال ابن الصلاح : " كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن فهو حديث ضعيف".[7]

وقد تابع ابن الصلاح رحمه الله على هذا التعريف جماعة من الأئمة كالإمام النووي، وابن جماعة، والطيبي، وابن كثير، وابن الملقن، وأبي الحسن الجرجاني رحمهم الله.[8]

وقال الإمام السخاوي: ولا احتياج لضم الصحيح إليه فإنه حيث قصر عن الحسن كان عن الصحيح أقصر".[9]

قال الحافظ ابن حجر : "لو عبر ابن الصلاح ـ بقوله : كل حديث لم تجتمع فيه صفات

القبول لكان أسلم من الاعتراض وأخصر".[10]

الفصل الثاني: تقوية الأحاديث الضعيفة عند المتقدمين

الحديث الضعيف، إذا كان ضعفه بسبب العدالة فهو خارج موضوع بحثنا، لأن الراوي الضعيف من حيث العدالة لا يصلح لترقية الحديث.

والأمر الثاني: إذا كان الكلام في الخطأ الراوي، فهذا أيضا خارج موضوع بحثنا، لأن الخطأ لا يصلح لترقية الحديث أصلا.

الأمر الثالث: أن الحديث الشديد الضعف أيضا خارج موضوع بحثنا، لأنه أيضا لا يصلح لترقية الحديث.

الأمر الرابع: أن الحديث غير شديد الضعف، منها ما ترتقي الحديث، ومنها ما لا ترتقي الحديث.

جمهور أئمة الحديث على أن الحديث الضعيف يتقوى بمجيئه من طرق أخرى.

وقد اشار الامام احمد الى عدم تقوية الحديث بحديث شديد الضعف . وقال في الفرق بين النوعين: " الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت، والمنكر أبداً منكر".[11]

وبين ذلك بأكثر من هذا في روية أخرى، قيل له: فهذه الفوائد التي فيها المناكير، ترى أن يكتب الحديث المنكر ؟ قال: " المنكر أبداً منكر "، قيل له: فالضعفاء ؟ قال: " قد يحتاج إليهم في وقت " كأنه لم ير بالكتاب عنهم بأساً.[12]

قال الجديع: وجه ترك كتبة المنكرات، عدم صحة الاعتبار بها ؛ لأن الاعتبار لا يكون بما ليس له أصل، والمنكرات لا أصول لها.

أما أحاديث الضعفاء التي يوجد ما يشدها فهذه تكتب ؛ لأن لها أصلاً.[13]

تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه:

جمهور أئمة الحديث على أن الحديث الضعيف يتقوى بمجيئه من طرق أخرى،

ذكرالإمام الزركشى: "وشذ ابن حزم عن الجمهور فقال " ولو بلغت طرق الضعيف ألفا لا يقوى ولا يزيد انضمام الضعيف إلى الضعيف إلا ضعفا".[14]

وقال ابن دقيق العيد : " قد علم أن تظافر الرواة على شيء، ومتابعة بعضهم لبعض في حديث مما يسنده ويقويه وربما التحق بالحسن وما يحتج به.[15]

ولقد كان ابن القيم رحمه الله موافقاً للجمهور في القول بتقوية الضعيف بتعدد طرقه.

ومن أقواله في ذلك:

أنه قال في أحاديث الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وما جاء فيها من أمره صلى الله عليه وسلم بما يفيد الوجوب، قال: "الدليل الرابع – يعني من أدلة الوجوب –:ثلاثة أحاديث كل منها لا تقوم به الحجة عند انفراده، وقد يقوي بعضها بعضاً عند الاجتماع".[16]

وقال رحمه الله عند كلامه على مقدار زكاة الفطر : "وفيه عن النبي صلى الله عليه وسلم آثار مرسلة ومسندة يقوي بعضها بعضاً".[17]

أقوال علماء المتقدمين في تقوية الأحاديث الضعيفة:

من المتقرر لدى أئمة الحديث أن الحديث يتقوى بتعدد طرقه؛ ولذلك كان الأئمة يكتبون أحاديث الراوي للاعتبار به.

قال الإمام الترمذي : في تعريفه للحديث الحسن . كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروي من غير وجه نحو ذاك.[18]

وذكر الإمام الشافعي الأحوال التي يحتج فيها بالحديث المنقطع، كما قال: المنقطع مختلف، فمن شاهد أصحاب رسول الله من التابعين فحدث حديثا منقطعا عن النبي اعتبر عليه بأمور : منها أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث فإن شركه في الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه، وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قبل ما يفرد به من ذلك ويعتبر عليه بأن ينظر هل يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم فإن وجد ذلك كانت دلالة يقوي به مرسله.[19]

وقال الإما م أحمد: "ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيرا مما أعتبر به ويقوي بعضه بعضا".[20]

وقال أيضا: حديث: «أفطر الحاجم والمحجوم»،[21] و «لا نكاح إلا بولي»[22] يشد بعضها بعضا، وأنا أذهب إليها".[23]

وقال الإمام الترمذي في تعريفه للحديث الحسن : "كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذلك".[24].

وقال الإمام أحمد: الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت، والمنكر أبدا منكر.[25]

ومراد الإمام أحمد – والله وأعلم – أن المنكر لا يعتبر به، ولا يحتاج إليه في باب الاعتضاد وشد الطرق ؛ لعدم صلاحي ته لذلك، ولا يستأنس به في مجال الاستدلال، وقد عرف عن الإمام أحمد الأخذ بالحديث الضعيف إذا لم يوجد في الباب ما يدفعه، قال رحمه الله : "طريقتي لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب ما يدفعه".[26]

وقال الأثرم: "قلت لأبي عبد الله: أبو معشر المديني يكتب حديثه؟ فقال: عندي حديثه

مضطرب، لا يقيم الإسناد، ولكن أكتب حديثه أعتبر به".[27]

وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يقول ربما كان الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في إسناده شيء، فنأخذ به إذا لم يجئ خلافه أثبت منه".[28]

ولم يصحح الأئمة حديث : «الأعمال بالنيات "[29] "إلا من طريق واحدة، وحكموا على سائر طرقه بالخطأ والنكارة ولم يقووا الحديث بها، مع أن بعض الأسانيد أخطأ فيها من هو صدوق في الحفظ، وليس ضعيفا.

قال البزار : "لا يصح عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلا من حديث عمر، ولا عن عمر إلا من حديث علقمة، ولا عن علقمة إلا من حديث محمد، ولا عن محمد إلا من حديث يحيى".[30]

قال الحافظ ابن حجر – بعد أن ذكر أن هذا الحديث مما تفرد به يحيى بن سعيد وكل من فوقه – قال: "وقد وردت لهم متابعات لا يعتبر بها؛ لضعفها".[31]

ومثل حديث: «الأعمال بالنيات"،[32] حديث: النهي عن بيع الولاء وهبته".[33]

وح ديث :"المغفر "، فقد وردت لهما طرق لم يعتد بها الأئمة؛ لكونها غير محفظة، ولم تخرجهما عن الغرابة والتفرد.

ومثال ذلك أيضا: حديث ابن عباس «أن النبي – صلى الله عليه وسلم – عق عن الحسن والحسين كبشين".[34]

جاء في كتاب العلل لابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه عبد الوارث، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضى الله عنه أن النبي – صلى الله عليه وسلم – عق عن الحسن والحسين كبشين".[35]

قال أبي: هذا وهم حدثنا أبو معمر عن عبد الوارث هكذا، ورواه وهيب وابن علية، عن أيوب، عن عكرمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم ... مرسل، قال أبي : وهذا مرسل أصح. سألت أبي عن حديث رواه ابن وهب عن جرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس قال : «عق رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن الحسن والحسين بكبشين». قال أبي: أخطأ جرير في هذا الحديث، إنما هو: قتادة عن عكرمة قال: عق رسول الله صلى الله عليه وسلم... مرسل".[36]

فأبو حاتم رجح إرسال الحديث، وحكم على وصله بأنه وهم، ثم حكم على حديث أنس بأنه خطأ، فعلى هذا لا يعتد بالطريق المحكوم عليه بالوهم، ولا بالشاهد المحكوم عليه بالخطأ، والله أعلم.

قال الدكتور المرتضى الزين أحمد : ففي هذه النصوص ما يؤكد أن تقوية الأحاديث بتعدد طرفها قد بدأت بوادرها الأولى عند المتقدمين من أئمة الحديث.[37]

الفصل الثالث: تقوية الأحاديث الضعيفة عند المتأخرين

أقوال العلماء المتأخرين في تقوية الأحاديث الضعيفة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : "فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضا، حتى قد يحصل العلم بها".[38]

وقال الحافظ ابن حجر:"إن كثرة الطرق إذا اختلفت المخارج تزيد المتن قوة".[39]

قال أبو اسحق الحويني : قد فشا عند كثيرٍ من المتأخرين أن الأحاديث الضعيفة يقوي بعضها بعضًا دون مراعاة للشروط التي وضعها العلماء للتقوية، فإذا رأى بعض هؤلاء من تسامح في نقده، فوصف الحديث الباطل أو المنكر بالضعف فقط ؛ ظن أنه يصلح في التقوية، فصححوا أو حسنوا مئات الأحاديث المنكرة، ولما كان الغالب على الذين صنفوا في مصطلح الحديث من المتأخرين أنهم ممن غلب عليهم صناعة الفقه، واحتاجوا علم الحديث ليصححوا أدلتهم، ولم يكن لهم ذوق المحدثين، ولا نقد الحفاظ المبرزين، فقد توسعوا جدًّا في تقوية الأحاديث الضعيفة، وإن شئت فقل: المنكرة بعضها ببعض، مما حدا ببعض المعاصرين إلى الغلو، فقال : إن الأحاديث الضعيفة لا يقوي بعضها بعضًا أبدًا، والحقُّ بين الإفراط والتفريط، والحقُّ الذي أعتقده في هذه المسألة أن الأحاديث الضعيفة قد تتقوى ببعضها بشروط ليس ها هنا مجالُ سردها، ولكن هذا النوع يحتاج إلى أذكياء المحدثين، ممن طالت ممارستهم لهذا العلم، حتى صارت لهم فيه ملكة لا تتكون إلا بالدربة والممارسة مع إدمان النظر في تصرف النقاد الحاذقين لهذا العلم.[40]

قال الشيخ ناصر الدين الألباني: تقويةِ الحديث بكثرة الطرق ليس على إطلاقه من المشهور عند أهل العلم أن الحديث إذا جاء من طرق متعددة فإنه يتقوى بها ويصير حجة وإن كان كل طريق منها على انفراده ضعيفا ولكن هذا ليس على إطلاقه بل هو مقيد عند المحققين منهم بما إذا كان ضعف رواته في مختلف طرقه ناشئا من سوء حفظهم لا من تهمة في صدقهم أو دينهم وإلا فإنه لا يتقوى مهما كثرت طرقه.[41]

نقل المحقق المناوي عن العلماء قالوا: وإذا قوي الضعف لا ينجبر بوروده من وجه آخر وإن كثرت طرقه ومن ثم اتفقوا على ضعف حديث " من حفظ على أمتي أربعين حديثا " مع كثرة طرقه لقوة ضعفه وقصورها عن الجبر بخلاف ما خف ضعفه ولم يقصر الجابر عن جبره فإنه ينجبر ويعتضد.[42]

قال الدكتور ماهر يسين الفحل : العلة الظاهرة قد تزول بالمتابعات و الشواهد، و يكون

ذلك بالاعتبار و سبر الطرق، و قد تزول العلة بتلقي أهل العلم للحديث فيقبل الحديث و يزول أثر العلة. أما العلل الخفية فلا تزول، و هي على نوعين:

أحدهما: ما سببه المخالفة، فالراجحة محفوظة أو معروفة و المرجوحة شاذة أو منكرة.

و ثانيهما : أحاديث أعلت باسباب أخرى غير المخالفة : كمعارضة القرآن، أو نص صحيح متواتر أو تأريخ مجمع عليه فهذه لا تزول، و يبقى الحديث معلا.

فالعلل الظاهرة و هي التي سببها انقطاع في السند، أو ضعف في الراوي، أو تدليس، أو اختلاط تتفاوت ما بين الضعف الشديد و الضعف اليسير، فما كان يسيرا زال بمجيئه من طريق آخر مثله أو أحسن منه، و ما كان ضعفه شديدا فلا تنفعه كثرة الطرق، و بيان ذلك : أن ما كان ضعفه بسوء الحفظ أو اختلاط أو تدليس أو انقطاع يسير، فالضعف هنا يزول بالمتابعات و الطرق، و ما كان انقطاعه شديدا أو قدح في عدالة الراوي فلا يزول.[43]

قال الشيخ يوسف اللحياني : المتابعة تفيد تقوية الضعيف غير المنكر، بوروده من جهة أخرى صالحة للاعتبار، إن غلب على الظن أن عدد الطرق يفيد صحته، وهي على قسمين:

الأول: تقوية لفظ الحديث، إذا كانت تلك الأسانيد لحديث واحد، وبذلك يكون الحديث صحيحاً، وكلما عظمت أهمية الحديث احتاج إلى متابعة قوية.

الثاني: تقوية معنى الحديث، بورود أخرى بمعناه، ويكون المعنى صحيحاً، وهذا لا يفيد في تصحيح لفظ الحديث، ونسبته إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.[44]

منهج المحدثين المتأخرين في تقوية الأحاديث الضعيفة:

ولقد اعتنى أئمة الحديث بمبحث المتابعات والشواهد، وقد عقد له ابن الصلاح بابا سماه : "معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد"، وبين الأئمة في هذا الباب ما يصلح للاعتضاد والتقوية، وما يصلح ولا يقبل.

قال ابن الصلاح: "ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راوي هـ مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر، عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له . وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب، أو كون الحديث شاذ.[45]

وقد علق العلامة أحمد شاكر على هذا الكلام : "وبذلك يتبين خطأ كثير من العلماء المتأخرين في إطلاقهم أن الحديث الضعيف إذا جاء من طرق منعددة ضعيفة ارتقى إلى درجة الحسن أو الصحيح، فإنه كان ضعف الحديث لفسق الراوي أو اتهامه بالكذب، ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع،ازداد ضعفا إلى ضعف، لأن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين في عدالتهم بحيث لا يرويه غيرهم يرفع الثقة بحديثهم، ويؤيد ضعف روايتهم، وهذا واضح". [46]

وقال ابن صلاح أيضا: لا يلزم من ورود الحديث من طرق متعددة كحديث "الأذنان من الرأس" أن يكون حسناً، لأن الضعف يتفاوت، فمنه ما لا يزول بالمتابعات، يعني لا يؤثر كونه تابعاً أو متبوعاً، كرواية الكذابين والمتروكين، ومنه ضعف يزول بالمتابعة، كما إذا كان راويه سيء الحفظ، أو روي الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة.[47]

وقال الحافظ ابن حجر: "ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر، كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه : صار حديثهم حسنا لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع؛ لأن كل واحد منهم احتمال أن تكون روايته صوابا أو غير صواب على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم، رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودل ذلك على أن الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول".[48]

وقد بين الحافظ ابن عبد الهادي – رحمه الله – بعبارات موجزة ما يصلح من الطرق للتقوية، فقال وهو يضعف حديثا أورد له السبكي طرقا ضعيفة وواهية لا تصلح لتقويته . قال:"وكم من حديث له طرق أضعاف هذه الطرق التي ذكرها المعترض وهو موضوع عند أهل هذا الباب، فلا يعتبر بكثرة الطرق وتعددها، وإنما الاعتماد على ثبوتها وصحتها، والحاصل أن ما سلكه المعترض من جميع الطرق في هذا الشأن وتصحيح بعضها واعتماده عليه، وجعل بعضها شاهدا لبعض ومتابعا له، هو مما تبين خطؤه فيه".[49]

وقال الزيلعي: "وكم من حديث كثرت طرقه وهو حديث ضعيف، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفا...".[50]

ويستفاد من كلام الحافظ ابن عبد الهادي أن العبرة ليست بكثرة الطرق وتعددها، ولكن العبرة بكونها محفوظة سالمة من العلل القادحة والوهم والخطأ، وعلى هذا فيتعين عند النظر في الطرق تمحيصها وا لتدقيق فيها، والتأكد من سلامتها من النكارة والعلل القادحة قبل الاعتداد بها والاستفادة منها في تقوية الأحاديث.

قال محمد خلف سلامة: بعض الأحاديث لا تصح أسانيدها بذاتها ولكنها تصح بتعضيد

طرقها الأخرى لها وشهادتها بسلامتها من مقتضِي ردِّها ؛ وقد كان عمل علماء العلل في هذا الباب منضبطاً بموازين دقيقة يعجز عن إدراكها من لم يشركهم في فنهم ؛ ولكن المتأخرين أو أكثرهم لم يحصلوا على هذه الموازين، أو لم يحصلوا إلا على شيء يسير من أصولها، ومع ذلك تجرأ كثير منهم فتوسعوا في الحكم على الأحاديث وتساهلوا في أكثر أحكامهم عليها، ومن ذلك تساهلهم في تقوية الأحاديث بمجموع طرقها، فصححوا أو حسنوا مئات من الأحاديث التي حقها أن تُرد أو يُتوقف عن تصحيحها، وهذا صنيع غير محمود ؛ والله المستعان.[51]

وقال محمد خلف سلامة : من أهم ما ينفع في التوصل إلى قواعد وضوابط التقوية بكثرة الطرق هو معرفة أ سباب واحتمالات وكيفيات تكاثر الطرق والمتابعات أو قلتها، إجمالاً وتفصيلاً؛ ومحاولة تطبيق ذلك في حق الحديث المراد تخريجه – إذا كان من النوع الذي يحتمل أن يتقوى بمجموع طرقه – لمعرفة صلاحيته لذلك.

وإذا كثرت الطرق الضعيفة، والتالفة، والساقطة، لحديث من الأحاديث؛ ولم يكن بين تلك الطرق طرق صحيحة، أو طرق قوية كثيرة؛ بل كان بينها طرق فيها وضاعون وكذابون ومجاهيل، فإن ذلك يريب في صحة مسلك تقوية الحديث بمجموع طرقه غير الضعيفة جداً، ولو كثرت تلك الطرق؛ بل ذلك في – الحقيقة – لا يقف عند حدود إثارة الريب، وإنما يتعداها إلى المنع من التقوية المذكورة، والدلالة على بطلانها؛ وذلك لأن هؤلاء الوضاعين والكذابين بل والمجاهيل، الذين تفردوا بأسانيد مركبة أو أسانيد كالشمس في صحتها وشهرتها، أقول: هؤلاء جميعاً مظنة اختلاق الأحاديث وطرقها، وتزويرها وتركيبها، ومظنة سرقتها وتغييرها وإدخالها على غيرهم من الضعفاء ممن لا يتعمد الكذب، أو تلقينهم إياها، أو حملهم على تدليسها، أو نحو ذلك من أنواع سعيهم في ترويج الخبر الباطل بين الرواة وتكثير طرقه؛ وكذلك لا بد أن يجدوا من الضعفاء والمدلسين والمغفلين ونحوهم، بل وبعض الأقوياء من الرواة، من يتبرع – بلا طلب منهم – برواية ذلك الحديث؛ وحينئذ سيقع منهم ما يقع من غلط أو تخليط، أو تدليس؛ فإذا جاء القرن الذي بعد هؤلاء، فإن فيهم – بلا شك – من سيسير بسيرة سلفه، ويفعل مثل فعلته؛ وحينئذ يزداد عدد الطرق وعدد الأوهام التي تحيل بعض الطرق الساقطة إلى طرق ظاهرها القوة؛ وهكذا تتكاثر الطرق المتماسكة لبعض الأحاديث التي هي في الأصل مختلقة؛ وبعد ذلك يأتي – ولا سيما في العصور المتأخرة – من يقويها بمجموع جملة من طرقها ظاهرها – عنده – الضعف غير الشديد، ولا حول ولا قوة إلا بالله.[52]

وقال الدكتور الشريف حاتم العوني : أن بعض المتأخرين تساهلوا في تقوية الأحاديث، فإذا اجتمعت عندهم طرق كثيرة للحديث ولو كانت غير معتبرة – يعني غير صالحة للانجبار – كأن

يكون في أسانيدها من هو متروك أو متهم أو هي واهية شديدة الضعف فإنهم يقوون الحديث بذلك فيصححونه أو يحسنونه، ومن هذا القبيل ما أشرت إليه سابقاً من تصحيح السيوطي لحديث : ((إذا بعثتم بريداً فابعثوا حسن الوجه حسن الاسم))، ويقع له من هذا النوع في كتابه اللآلي المصنوعة.

وابن حجر رحمه الله شدد في هذا في النزهة فقال : ((ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه ..)) فلاحظ أنه لم ير التقوية بالأدني ونقل الدكتور المرتضى عنه أن الحديث الذي ضعفه ناشئ عن تهمة أو جهالة إذا كثرت طرقه ارتقى عن مرتبة المردود والمنكر الذي لا يجوز العمل به بحال إلى رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في فضائل الأعمال.

ونقل عن ابن كثير، قال: قال الشيخ أبو عمرو: لا يلزم من ورود الحديث من طرق متعددة أن لا يكون حسناً لأن الضعيف يتفاوت، فمنه ما لا يزول بالمتابعات كرواية الكذابين والمتروكين، ومنه ضعف يزول بالمتابعة كما إذا كان راويه سيء الحفظ أو روي الحديث مرسلاً فإن المتابعة تنفع حنيئذ ويرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة.

قال الدكتور الشريف حاتم العوني: وبهذا يتبين خطأ طريقة بعض المتأخرين من التقوية بكثرة الطرق ولو كانت واهية.

والحاصل أن تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد لها ضوابط من أبرزها : التأكد من كونها محفوظة سالمة من الخطأ والوهم؛ إذ إن تعدد الطرق من راو قد يكو ن بسبب اضطرابه أو اضطراب من يروي عنه، وقد تكون الطرق الكثيرة ترجع إلى طريق واحد، وما يظن أنه شاهد يكون خطأ من بعض الرواة، والتساهل في هذا أدى إلى ضعف نقد السنة عند بعض العلماء المتأخرين والباحثين المعاصرين، وحصل في أحكامهم على الأحاديث مخالفة للأئمة المتقد مين، وربما اعترضوا على الأئمة في تضعيفهم لبعض الأحاديث، ونازعوهم بوجود شواهد ومتابعات للحديث، وكأن الأئمة لم يطلعوا عليها، ولم تطرق أسماعهم، وقد ينفي بعض الأئمة في باب من أبواب العلم وجود حديث فيه، أو يقيد النفي بالصحة، فتنهال عليهم الإيرادات والاستدراكات بوجود أحاديث صحيحة لها طرق متعددة أو لها شواهد، كأن الأئمة لم يطلعوا عليها، وكان الأجدر قبل الاستدراك النظر في هذه الطرق والشواهد، وهل هي صالحة للاعتبار بها أم لا، لا سيما وقد يكون الاعتماد في جمع الطرق والشواهد على كتب ومصنفات هي مجمع الغرائب والمناكير، م ثل: معاجم الطبراني، ومسند البزار، وسنن الدارقطني، وكتب الفوائد والأفراد والغرائب.[53]

الأمثلة لتقوية الأحاديث الضعيفة بالمتابعات والشواهد:

ما رواه الترمذي من طريق عيسى بن يونس عن مجالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: "كان عندنا خمر ليتيم، فلما نزلت المائدة، سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه

وقلت: إنه ليتيم". فقال: "أهريقوه".[54]

وفي هذا السند " مجالد " وهو ابن سعيد بن عمير الهمداني، وقال الحافظ عنه : ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره،[55] فالسند ضعيف بسب ضعفه، ولكن نجد لها الشواهد أقوى منها في كتب أخرى مثل:

أخرجه الإمام مسلم عن طريق:

حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا عبدالرحمن بن مهدي ح وحدثنا زهير بن حرب حدثنا عبدالرحمن عن سفيان عن السدى عن يحيى بن عباد عن أنس: أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر تتخذ خلا ؟ فقال لا.[56]

والإمام أبو داؤد عن طريق:

زهير بن حرب قال ثنا وكيع عن سفيان عن السدي عن أبي هبيرة عن أنس بن مالك : أن أبا طلحة سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أيتام ورثوا خمرا قال " أهرقوها " قال أفلا أجعلها خلا ؟ قال " لا.[57]

والإمام أحمد عن طريق:

وكيع ثنا سفيان عن السدي عن أبي هبيرة (يحيى بن عباد)عن أنس بن مالك: ان أبا طلحة سأل النبي صلى الله عليه و سلم عن أيتام ورثوا خمرا فقال اهرقها قال أفلا نجعلها خلا قال لا.[58]

والإمام البيهقي عن طريق:

أبي عبد الله الحافظ ثنا أحمد بن إسحاق الفقيه أنبأ محمد بن غالب ثنا أبو حذيفة ثنا سفيان عن السدي عن أبي هبيرة عن أنس قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه و سلم وفي حجره يتيم وكان عنده خمر حين حرمت الخمر فقال يا رسول الله أصنعها خلا قال لا قال فصبه حتى سأل به الوادي ورواه وكيع عن سفيان وذكر أن أبا طلحة سأله عن أيتام ورثوا خمرا قال أهرقها قال أفلا أجعلها خلا قال لا.[59]

والإمام أبو يعلى عن طريق:

أبي خثيمة حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن السدي عن أبي هبيرة: عن أنس بن مالك أن أبا طلحة سأل النبي صلى الله عليه و سلم عن أيتام ورثوا خمرا فقال: أهرقها قال: أفلا أجعلها خلا ؟ قال: لا.[60]

الحكم على السند:

ومدار هذه الطرق كلها هو "سفيان" وهو من رجال مسلم، ويروي عنه عبد الرحمن، ووكيع

وأبو حذيفة ويحيى بن سعيد، ورجالهم كلهم ثقات، وأيضا وجدنا سندا واحدا من هذه الأسانيد، من أسانيد الإمام مسلم، وسنده لا يحتاج للدراسة فهذه الأسانيد كلها صحيحة، وبسبب هذه الأسانيد يرتقي السند...(الذي فيه مجالد)، من الضعف إلى الحسن لغيره، والله أعلم.

المبحث الرابع: شروط تقوية الحديث الضعيف

ذكر الشيخ الجديع[61]: أن تقوية الحديث الضعيف الصالح بغيره يشترط لها في الجابر أربعة شروط:

الشرط الأول: أن يكون حديثاً له نفس درجة المجبور به من جهة من يضاف إليه.

أي: إن كان الضعيف المراد تقويته حديثاً مرفوعاً، وجب في جابره أن يكون مرفوعاً، صراحة أو حكماً ؛ لأن المراد تقوية أحد الطريقين بالآخر لتصحيح نسبتهما إلى نفس القائل أوالفاعل, ويخرج منه:

أولها : تقوية الحديث بما ليس بحديث، أو بما نسبته إلى من هو دون درجة من ينسب له ذلك الحديث. ولذلك طرق لا يصلح اتباع شيء منها لتقوية نسبة ا لحديث الضعيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ثانيها: تقويته بموافقة ظاهر القرآن، زعمه بعضهم : وهذا يكون صحيحاً أن يقال : المعنى الذي جاء به الحديث الضعيف موجود في كتاب الله، لكن يبقي للحديث وصف الضعف في نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً.

وليس اشتمال الحديث على الحق، مما يجيز بمجرده نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وإلا أسقطنا الاعتداد بقوانين هذا العلم، ولقال من شاء ما شاء.

ومن مثال هذا : تقوية ما رواه دراج أبو السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا رأيتم الرجل يعتاد المساجد، فاشهدوا له بالإيمان، قال الله تعالى:[62] ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾.[63]

فهذا معناه في كتاب الله صحيح، لكن الحديث لم يرو إلا بهذا الإسناد، وهو إسناد ضعيف، دراج ضعيف الحديث عن أبي الهيثم، وقد جاء بالأمر بالشهادة بالإيمان لمرتاد المسجد، وهو مما لا شاهد له من القرآن.

ثالثها: تقويته بالموقوفات على الصحابة : الحديث الموقوف لا يقوي المرفوع إلا إذا كان مما لا مجال للرأي فيه، ولم يكن من أحاديث بني إسرائيل.

وثبوت الحكم بهذا الطريق غير ثبوت نسبة الحديث.

وجاء عن أحمد بن حنبل في هذا ما قد يتعلق به، وذلك ما حكاه أبو زرعة الدمشقي،

قال: سألت يحيى بن معين عن حديث أبي سلمة عن جابر في الشفعة، قلت له، ما تقول فيه ؟ قال: " منكر "، ورأيته ينكر رفعه عن جابر، ويعجبه وقوفه عن سعيد وأبي سلمة . قال أبو زرعة : قلت لأحمد بن حنبل: ما تقول فيه؟ قال: " هو ثبت "، ورفع منه، واعتد برواية معمر له، واحتج له برواية مالك وإن كانت موقوفة . قلت لأحمد : ومن أي شيء ثبت؟ قال : " رواه صالح بن أبي الأخضر" يعني مثل رواية معمر، قلت: صالح يحتج به؟ قال: " يستدل به، يعتبر به".[64]

ورواه مالك في "الموطأ" [65] فقال: عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة، الحديث معناه . وهذا مرسل، وليس بموقوف. ورجح أحمد والبخاري [66] وغيرهما وصله، وهو الصواب، إذ معمر من حفاظ أصحاب الزهري، وزاده رجحاناً في حفظ الوصل متابعة من تابعه ممن يعتبر به.[67]

رابعها: تقوية الحديث بجريان العمل أو الفتوى به: يستأنس بالضعيف الذي لا معارض له، إذا جرى عليه عمل أهل العلم، من الصحابة فمن بعدهم في عصر النقل والرواية.

أما عدا ذلك العمل منهم دليلاً على ثبوت الحديث، فلا، إذ العمل قد يجري بالشيء بناء على أصل آخر، من دلالة كتاب أو سنة صحيحة غير هذا الحديث.

على أنه لا يوجد لهذا مثال صالح، أن حديثاً ضعيفاً تقوى بالعمل، وإنما يوجد العمل بما هو ضعيف، وله أمثلة كثيرة.

كالذي روي عن سعيد بن عبد الله الأودي، قال: شهدت أبا أمامة وهو في النزع، فقال : إذا مت فاصنعوا بي كما أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصنع بموتانا، أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: " إذا مات أحد من إخوانكم، فسويتم التراب على قبره، فليقم أحدكم على رأس قبره، ثم ليقل: يا فلان بن فلانه، فإنه يسمعه ولا يجيب، ثم يقول : يا فلان بن فلانه، فإن يستوي قاعداً، ثم يقول: يا فلان بن فلانة، فإنه يقول: أرشدنا رحمك الله، ولكن لا تشعرون، فليقل: اذكر ما خرجت عليه من الدنيا : شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وأنك رضيت بالله ربا، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبيا، وبالقرآن إماماً، فإن منكراً ونكيراً يأخذ واحد منهما بيد صاحبه ويقول : انطلق بنا، ما نقعد عند من قد لقن حجته، فيكون الله حجيجه دونهما "، فقال رجل: يا رسول الله، فإن لم يعرف أمه ؟ قال: " فينسبه إلى حواء: يا فلان بن حواء ".[68]

ذكره ابن القيم، وقال: " فهذا الحديث وإن لم يثبت، فاتصال العمل به في سائر الأمصار والأعصار من غير إنكار، كاف في العمل به ".[69]

خامسها : تقوية الحديث باستدلال المجتهد به : وهذا أضعف مما تقدم، فإن الواقع أن الاستدلال

بالحديث الضعيف، بل بما هو شديد الضعف أحياناً كثيرة، هو مما وقع لكثير من المجتهدين، خصوصاً من برز في الفقه منهم دون الحديث.

ومنهم، وفيهم العارفون بالحديث، من يستدل بالحديث الضعيف في الباب لا يوجد فيه ما هو ثابت، كما لا يوجد لدلالة ذلك الضعيف معارض، كاستدلالهم بالمرسل وحديث المستور والمجهول وسيء الحفظ، وإن تحققت هذا منهم وجدتهم يصيرون إليه لاحتمال الثبوت لا لترجيحه، تقديماً له على محض النظر، كالذي بينت وجهه عنهم في (المرسل).

على أنك يجب أن تذكر أن لقب (الضعيف) كان في كلام بعض السلف، كأحمد بن حنبل، ربما أطلق على الحديث الحسن.

سادسها : تقوية الحديث عن طريق الكشف : وهذا يذكر عن بعض متأخري الصوفية، كما زعمه الشعراني في حديث " أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم "، حيث حكم بصحته عند أهل الكشف، مع إقراره بعدم ثبوته عند المحدثين.[70]

وليس هذا بطريق من طرق العلم، فالكشف هذا إن كان من صالح صاحب سنة فغايته أن يكون فتحاً في الفهم وتوفيقاً وتسديداً فيه، والفهم رأي، والرأي يخطئ ويصيب، ومن دليل خطئه مخالفة الدليل، فإذا قام الدليل على علة الحديث، فكيف يرد بظن مجرد؟

ولو ساغ اتباع هذا الطريق في أي أمر من العلم لفسدت الأصول، بل لاستغني به عن النقول.

ومن بابه تصحيح النبي صلى الله عليه وسلم للحديث في النوم، وهذا وإن كان مثاله نادراً، لكنه وقع لبعضهم، وقد يكون المنام حقا، والرائي صالحاً صادقاً، لكن المنامات لا تجري على الظواهر، إنما تقبل التأويل لو كانت حقا، كما أنها لا تكون طرقاً للمعارف، وإن كانت ربما دلت على الشيء منها لشخص الرائي.

سابعها : تقوية الحديث بمطابقته للواقع : وهذا طريق لم يسلكه المتقدمون، وقل من سلكه من المتأخرين، كمن نظر إلى أحاديث الفتن وتغير الزمان، وما يطرأ من الحوادث، فوجد لها ذكراً في بعض الأحاديث التي لا يثبت نقلها عن النبي صلى الله عليه وسلم، فجعل وقوع الشيء مما ورد ذكره في الحديث الضعيف دليلاً على صحة ذلك الحديث، وصدوره من (مشكاة النبوة) كما يعبر به بعضهم.

كما قال التويجري في صدر كتاهبه الذي جمعه في الفتن : "بعض الأمور التي ورد الإخبار بوقوعها لم ترو إلا من طرق ضعيفة، وقد ظهر مصداق كثير منها ، ولا سيما في زماننا، وذلك مما يدل على صحتها في نفس الأمر، وكفى بالواقع شاهداً بثبوتها وخروجها من مشكاة النبوة".[71]

الشرط الثاني : أن يكون في أدنى درجاته مما يصلح الاعتبار به , فيتقوى الضعف بما يماثله في الضعف، أو يقرب منه وإن كان دونه ما لم يكن من الأنواع السرابقة التي لا يعتبر بها، كما يتقوى بما هو في فوقه في القوة، بل ذلك أولى.

الشرط الثالث : إن كان ضعيفاً صالحاً، وجب أن يغاير الطريق الآخر المجبور به في محل الضعف؛ خشية مردهما إلى علة واحدة، فإن ضعف هذا الاحتمال تقويا , وبيانه: لو كان الضعف في الطريق المراد جبره من جهة الانقطاع، وجب في جابره لو كان كذلك منقطعاً أن لا يكون انقطاعه في نفس موضع انقطاع الآخر، لمظنة أن يرجعا إلى علة واحدة.

الشرط الرابع : أن يوجد فيه معنى المجبور به إن لم يطابقه في لفظه , وبيانه : أن اتفاق الشاهد والمشهود له يجب أن يقع إما لفظاً وإما معنى، فأما اللفظ فظاهر، وأما المعنى فالواجب أن ما يدعى تقويته من هذا الحديث بالآخر يجب أن يكون موجوداً فيهما جميعاً، فإن وجد قدر من الحديث في معنى الآخر، فذلك القدر هو الذي ينجبر لا سائر الحديث، فلا يقال : صار جميعه بذلك حسناً لغيره.

والمعتبر في المعنى في الشواهد هو نفس المعتبر في المعنى في رواية الحديث إذا روي بالمعنى، وهذا يستلزم أن يكون البحث في درجة الحديث عارفاً بدلالات الألفاظ وما تفيده من المعاني.[72]

خاتمة البحث:

لاشك ان لمثل هذه البحوث تكون هناك نتائج يتوصل اليها الطالب من خلال البحث والجمع وتكون هناك ثمرات يحصل عليها كذالك لان لكل جهد ثمرة، واما الجهد الذى لاتكون من وراءه ثمر فهو جهد ضائع فمن النتائج التى توصلت اليها ما يلى:

1 - بداية يجب على المسلم الحذر وعدم الغلط على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كلامه وأحاديثه، ويجب أن يعرف منها صحيحها وسقيمها.

2 - هناك فرق بين منهج المتقدمين والمتأخرين في اصطلاح الضعيف وفي تعريفه والحكم به فيجب أن يكون طالب الحديث على علم تام من هذه المسئلة، وأن لايتعجل في المسئلة إلابعد تدريس الموضوع بدقة في ضوء أقوالهم.

3 - وهناك فرق بين العمل بالحديث الضعيف وبين روايته وذلك إذا لم يشتد ضعفه واما ما اشتد ضعفه فلاجدال فيه.

4 - لم يلتزم النقاد المتقدمون بتقوية كل ضعيف معتبر به إذا كان للمتن الذي يرويه شاهد من وجه آخر ولو كان محفوظا وثابتا، كما أن هناك جملة من الأحاديث قواها بعض المتأخرين لمجموع طرقها،

ولم يفعل بعض المتقدمين ذلك.

5 -في الحقيقة إن الأمة الإسلامية ليست بحاجة إلى العمل بالحديث الضعيف حسب مفهوم المتأخرين ولاسيما إذا كان الضعف شديد لأن فيما صح من الأحاديث المتضمنة لذلك كفاية لك واقف، عند حدود الكتاب والسنة.

الهوامش

[1] القرآن الكريم, سورة الحشر 59 : 7

[2] سلامة, محمد خلف. لسان المحدثين. ط: المكتبة العلمية, المدينة المنورة, 3 / 94

[3] ابن منظور. لسان العرب. ط: دار صادر, بيروت, 203/9, مادة: ضعف

[4] الطحان, محمود. تيسير مصطلح الحديث. ط2: 1399هـ, دار القرآن الكريم بيروت, ص62

[5] الشافعي, محمد بن إدريس. الرسالة. تحقيق: أحمد شاكر. ط: دار الكتب العلمية، بيروت, ص370

[6] خطيب البغدادي, أبو بكر أحمد بن علي . الكفاية في علم الرواية . ط: 1972, دار الكتب الحديثة , القاهرة , 20/1

[7] ابن الصلاح, أبو عمرو عثمان. مقدمة ابن الصلاح. تحقيق: نور الدين عتر. ط: دار الفكر, سوريا, 6/1

[8] أحمد, مرتضى الزين. مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة . ط1: 1994م, مكتبة الرشد، الرياض, ص69-70

[9] السخاوي, شمس الدين محمد بن عبد الرحمن . فتح المغيث شرح ألفية الحديث . ط1: 1403هـ, دار الكتب العلمية, بيروت، 96/1

[10] العسقلاني, ابن حجر. النكت على كتاب ابن الصلاح. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. ط1: 1984م, عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 77/1

[11] ابن حنبل, أحمد. العلل، رواية أبي بكر المروذي العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل رواية المروذي وغيره. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. ط: الدارس السلفية، بومباي، الهند., النص287

[12] النيسابوري, إسحاق بن إبراهيم بن هانئ . مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري. تحقيق: زهير الشاويش ط: 1400هـ, المكتب الإسلامي، 2 / 167

[13] الجديع, عبدالله. تحرير علوم الحديث. ط3: 1428هـ, مؤسسة الريان, بيروت, 3 / 283

[14] الزركشي, بدر الدين. النكت على مقدمة ابن الصلاح. تحقيق: زين العابدين . ط1: 1998م, مكتبة أضواء السلف, الرياض، 322/1

[15] المصدر السابق, 322/1

[16] الزرعي, محمد بن أبي بكر أيوب. جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام. ط2: 1987م, دار العروبة, الكويت، ص 354

[17] ابن قيم, محمد بن أبي بكر. زاد المعاد في هدي خير العباد. ط: مؤسسة الرسالة، بيروت, 19/2

[18] الترمذي, محمد بن عيسى . العلل الصغير. تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون. ط: دار إحياء التراث العربي, بيروت, ص758

[19] أنظر الرسالة, ص461- 462

[20] الخطيب البغدادي. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. ط: المكتبة العلمية , المدينة, 193/2؛ البغدادي, زين الدين. شرح علل الترمذي. تحقيق: نور الدين عتر. مع مقدمة لتحقيق للدكتور همام عبد الرحيم سعيد. ط4: 2005م, مكتبة الرشد، الرياض، 138/1

[21] الترمذي, محمد بن عيسى. سنن الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي , بيروت، كتاب الصوم 774؛ ابن حنبل , أحمد. مسند الإمام أحمد . ط: مؤسسة قرطبة , القاهرة, 277/5

[22] سنن الترمذي, كتاب النكاح 1101

[23] فيه ثنا بن أبي عصمة ثنا أحمد بن أبي يحيى سمعت أحمد بن حنبل. [الجرجاني, عبد الله بن عدي. الكامل في ضعفاء الرجال. تحقيق: يحيى مختار. ط3: 1988م, دار الفكر, بيروت، 266/3]

[24] سنن الترمذي, 757/5

[25] ابن حنبل, أحمد. العلل ومعرفة الرجال. تحقيق: وصي الله بن محمد. ط1: 1988م, المكتب الإسلامى, دارالخاني, بيروت, ص120

[26] المديني, محمد بن عمر. خصائص المسند. ط: 1410هـ, مكتبة التوبة, الرياض، ص27

[27] تحرير علوم الحديث لعبدالله الجديع, 3/ 283

[28] الخطيب البغدادي, أحمد بن علي. تاريخ بغداد. ط: دار الكتب العلمية, بيروت, 461/13

[29] البخاري, محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. تحقيق: مصطفى ديب البغا. ط3: 1987م, دار ابن كثير، اليمامة، كتاب بدء الوحي 1؛ النيسابوري, مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. ط1: 1955م, دار إحياء التراث العربي بيروت، كتاب الإمارة 1907

[30] السيوطي. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. ط: مكتبة الرياض الحديثة الرياض، 1 / 238

[31] ، العسقلاني, ابن حجر. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر . تحقيق: عبد الله بن ضيف الله. ط: دار المعرفة، بيروت، ص49

[32] صحيح البخاري, كتاب بدء الوحي 1؛ صحيح مسلم, كتاب الإمارة 1907

[33] أخرجه البخاري (ح 2535)، ومسلم (ح 1506)، من حديث ابن عمر، وتفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر، قال الترمذي: "تفرد عبد الله بن دينار بهذا الحديث" علل الصغير للترمذي, 415/1

[34] سنن النسائي, كتاب العقيقة 4219؛ أبو داؤد , سليمان بن الأشعث . سنن أبي داود . تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط: دار الفكر, بيروت, كتاب الضحايا 2841

[35] سنن النسائي,كتاب العقيقة 4219؛ سنن أبي داود, كتاب الضحايا 2841

[36] ابن أبي حاتم, عبد الرحمن. العلل لابن حاتم علل الحديث. تحقيق: إبراهيم بن عبد الله. ط1: 2003م, مكتبة الرشد, الرياض, 49/2، 50

[37] انظر: مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة, ص21

[38] ابن تيمية, تقي الدين. مجموع الفتاوى. تحقيق: أنور الباز – عامر الجزار. ط: دار الوفاء، 26/18

[39] العسقلاني, أحمد بن علي. القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد. ط1: 1401هـ, مكتبة ابن تيمية, القاهرة, ص89

[40] الحويني, أبو إسحاق. الفتاوى الحديثية. ط: دار الفكر العربي, 347/1

[41] الألباني, محمد ناصر الدين. تمام المنة في التعليق على فقه السنة. ط3: 1409هـ, المكتبة الإسلامية، دار الراية للنشر، ص31

[42] المناوي. فيض القدير شرح الجامع الصغير. ط1: 1994م, دار الكتب العلمية, بيروت, 56/1

[43] الفحل, ماهر ياسين. أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء. ط: 2000م, دار عمار، ص25

[44] اللحياني, يوسف بن هاشم بن عابد. الخبر الثابت قواعد ثبوته مع أصول في علم الجرح والتعديل وعلل الأحاديث. ط: دار المعرفة، بيروت, ص37

[45] مقدمة ابن الصلاح, ص34

[46] ابن كثير , عماد الدين . الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث . شرح: أحمد شاكر . ط1: 1994م, دار الكتب العلمية, بيروت, ص38

[47] المصدر السابق, ص40

[48] نزهة النظر, ص105

[49] الحنبلي, شمس الدين. الصارم المنكي في الرد على السبكي . ط1: 2003م, مؤسسة الريان، بيروت , ص243

[50] الزيلعي, جمال الدين. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي. تحقيق: محمد عوامة، ط1: 1997م, دار القبلة للثقافة الإسلامية, جدة, 360/1

[51] سلامة, محمد خلف. لسان المحدثين, 361/2

[52] المصدر السابق, 362/2

[53] الكفاية في علم الرواية, ص 142

[54] سنن الترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في النهي للمسلم أن يدفع إلى الذمي الخمر يبيعها له, 563/3، رقم الحديث 1263

[55] العسقلاني, ابن حجر . تقريب التهذيب . تحقيق: محمد عوامة . ط4: دار الرشيد، حلب، سوريا , 159/2

[56] صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب تحريم تخليل الخمر, 89/6، رقم الحديث 11

[57] سنن أبي داؤد، كتاب الأشربة، باب ما جاء في الخمر تخلل, 351/2، رقم الحديث 3675

[58] مسند أحمد بن حنبل, 119/3، رقم الحديث 12210

[59] البيهقي, أحمد بن الحسين . السنن الكبرى . تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: 1994م, مكتبة دار الباز – مكة المكرمة, كتاب الرهن، باب العصير المرهون يصير خمرا 37/6، رقم الحديث 10980

[60] أبو يعلى , أحمد بن علي . مسند أبي يعلى . تحقيق: حسين سليم أسد . ط1: 1984م, دار المأمون للتراث, دمشق, 105/7، رقم الحديث4051

[61] تحرير علوم الحديث, 3 / 288- 298

[62] القرآن الكريم, سورة التوبة 9 : 18

[63] أخرجه الترمذي, رقم: 2617، 3092

[64] أبو زرعة الدمشقي, عبد الرحمن. تاريخ أبي زرعة الدمشقي. تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني. ط: مجمع اللغة العربية بدمشق، 1 / 463-464

[65] هوَ في رواية يحيى الليثي, رقم: 2079

[66] فقد أخرجه في " صحيحه " (رقم: 2099، 2100، 2101، 2138، 2363، 2364، 6575) من طُرقٍ عن معمرٍ، به.

[67] بل اختلف الرُّواة على مالك فيه، فأرسله عنه أكثر رُواة " الموطَّأ "، ورواه بَعض أصْحابه عنه موصولاً.

[68] الطبراني, سليمان بن أحمد. المعجم الكبير. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط2: 1983م, مكتبة العلوم والحكم, الموصل, 298/8-299

[69] ابن قيم الجوزية . الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة . ط: 1975م, دار الكتب العلمية, بيروت, ص17

[70] الألباني, ناصر الدين. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة . ط2: 2000م, مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، 1 / 145

[71] التويجري, حمود بن عبد الله. إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة. ط: دار الفكر, سوريا, 1 / 12

[72] تحري علوم الحديث, 2/ 1090